



فرص الاستثمار في تربية المائيات

يترأس وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري عبد القادر بوعزغي، لقاء وطنيا حول فرص الاستثمار الخاص في تربية المائيات، اليوم، بمقر مديرية الصيد البحري والموارد المائية بعين البنيان، على الساعة 09:00 صباحا.

بوعزغي يكشف من باتنة: خارطة طريق لجعل قطاع الفلاحة بديلا حقيقيا للمحروقات



أكد، أمس، وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري عبد القادر بوعزغي، أن متطلبات تطوير الاقتصاد الوطني تقتضي مسؤولية كبيرة من جميع الشركاء في قطاع الفلاحة الذي يعول عليه لقيادة قاطرة خلق بدائل ثروة جدية خارج المحروقات، وهو الأمر الذي تحتاج - بحسبه - إلى الكثير من المجهودات، لكسب رهان الأمن الغذائي، مشيرا إلى أن قطاعه مدعو إلى لعب دوره كاملا للنهوض بالاقتصاد الوطني لتحقيق الهدف المنشود وهو الخروج نهائيا من التبعية للسوق الخارجي، خصوصا بالنسبة لمنتجات مثل الحليب والحبوب واللحوم البيضاء والحمراء وجعل القطاع الفلاحي بديلا لعائدات المحروقات.

ودعا الوزير خلال لقائه ببعض المستثمرين والمربين والفلاحين، إلى ضرورة تأمين محاصيلهم الزراعية وتحديد الأولويات، داعيا مسؤولي القطاع الفلاحي بالولاية إلى مراقبة المستثمرين وتشجيعهم وتقديم كل التسهيلات لهم، خاصة أولئك الذين يملكون إرادة استثمار حقيقية، موضحا أن القطاع حقق نقلة نوعية وتطورا ملحوظا منذ سنة 2000 وذلك بفضل الوسائل المالية والتقنية التي سخرتها الدولة لمختلف النشاطات الفلاحية، مذكرا ببذل المزيد من الجهود في مجال التعبئة وتهيئة المنتج الفلاحي الوطني وتسويقه وهو التحدي الذي يجب أن يتعاون الجميع على كسبه.

وكان المسؤول الأول عن قطاع الفلاحة، خلال إشرافه على افتتاح الطبعة الثانية للصالون الوطني للمنتجات الفلاحية الموسمية، الذي احتضنته قاعة المعارض "أسحار" بوسط مدينة باتنة، قد تلقى عروضاً حول نشاطات بعض المشاركين واستمع لانشغالات الفلاحين التي تمحورت أساسا حول صعوبة التسويق، حيث أكد الوزير على ضرورة بذل مجهودات إضافية لتطوير الفروع الاستراتيجية، على غرار شعب تربية الدواجن، اللحوم الحمراء والأعلاف، والتواصل الدائم بين كل الفاعلين من فلاحين وصناعيين والرفع من القدرات الوطنية للتخزين بهدف امتصاص فائض الإنتاج الفلاحي وكذا أهمية إرساء توازن بين العرض والطلب وتوقيع قنوات التوزيع والتسويق والتخزين.

وكان الوزير قد عاين خلال زيارته لباتنة مستثمرة فلاحية مختصة في إنتاج التفاح وذلك بقرية مريال الفلاحية وكذا مشروع برنامج جوارى للتنمية الريفية المندمجة خاص بالأشجار المثمرة بمنطقة ثنية الخرشف ببلدية تيمقاد التي زار بها محطة الصيد القاري بسد كدية لمدور، قبل أن يختتم زيارته بتقعد محيط السقي الفلاحي ببلدية بولهيلات بدائرة الشجرة والخاص بسقي أكثر من 7200 هكتار من الأراضي الفلاحية.

باتنة: لوشي حمزة

أشار الوزير، أمس، خلال زيارة العمل والتفقد التي قادتته إلى عاصمة الأوراس باتنة، إلى ضرورة وضع خارطة طريق ترتكز على برنامج متوسط المدى، لتنفيذ مخطط عمل الحكومة الذي صادق عليه البرلمان بغرفتيه مؤخرا، على أن يرتكز، يضيف بوعزغي، خلال وضع حيز الخدمة مذهب الدواجن باتنة التابع لمركب الدواجن الهضاب العليا بعد إعادة تأهيله، على تهيئة القدرات الفلاحية والغاية بهدف دعم الاقتصاد الوطني وضرورة تسخير كل الإمكانيات المادية وكذا الكفاءات الوطنية من أجل تحسين الإنتاجية، خاصة في الشعب الأساسية، على غرار شعب الحبوب والحليب والدواجن التي تشتهر بها باتنة وتعتبر أكبر ممول للسوق الوطنية.

وطمأن المتحدث كل المستثمرين والفلاحين النشطين في هذا المجال، بأن الحكومة ماضية في مواصلة دعم الفلاحين في مختلف الشعب، على أن يبادروا هم أيضا بالاستثمار في قطاع الفلاحة لوضع حد لعملية الاستيراد المرهقة والتي تستنزف أموالا ضخمة من الخزينة العمومية.

كما ألح الوزير خلال زيارته غابة الصنوبر الحلي بمنطقة بويلف ببلدية فسديس، على مسؤولي قطاع الغابات بجلب المستثمرين لأجل جعل من الغابة مكانا لراحة العائلات، مع احترام دفتر الشروط وخصوصية الغابة، حيث طالب بتحويلها إلى فضاء ترفيهي للعائلات.

وخلال زيارته لبعض المستثمرات الفلاحية النموذجية، ذكر الوزير بأن ارتفاع المساحة الفلاحية المستغلة والمساحات المسقية خطوات نحو بلوغ الهدف المسطر والمتمثل في (2) مليوني هكتار من الأراضي المسقية، مقابل 1.2 مليون هكتار الحالية، من صميم برنامج رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، مشيرا إلى أن الكل مجند للرفع من قدرات الإنتاج في قطاع الفلاحة وفي كل الشعب لتقليص فاتورة الاستيراد.

عبد القادر بوعزقي وزير الفلاحة من باتنة المصالحة الوطنية عامل أساسي لاستمرار النشاط الفلاحي

أكد وزير الفلاحة عبد القادر بوعزقي بأن دعم النشاط الفلاحي سيضمن توازن الاقتصاد الوطني كما أنه يتوجب على الفلاحين بذل جهودهم لرفع الإنتاج الوطني في مختلف المنتجات الفلاحية وضمان الاكتفاء الذاتي خلال السنوات المقبلة، وأشار الوزير خلال زيارته لباتنة التي اختتمت أول أمس إلى أن التحدي الذي وضعه منذ توليه المسؤولية بالوزارة تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر مؤكداً بأن ذلك ليس بالمستحيل في ظل الإمكانيات المتوفرة مشيراً إلى أنه سيواصل برنامج الرئيس وتعليماته التي انبثقت من لقاءه بالفلاحين سنة 2009 بولاية بسكرة لتطويع النشاط وكذا دعم الفلاحين لضمان مدخول مادي معتبر بهدف تنويع الاقتصاد والمداخيل، حيث إن الفلاحة هي البديل الأساسي لضمان توازن الاقتصاد الوطني، كما أردف قائلاً بأن قانون المصالحة

الوطنية كان له الدور البارز لاستمرار الفلاحين في نشاطهم خاصة بالمناطق الجبلية في الأوراس والمنعزلة منها بعد عودة الفلاحين لاستغلال أراضيهم والاستثمار في النشاط الفلاحي، حيث إن المصالحة الوطنية كان لها دور كبير في إعادة السكان إلى قراهم وإعادة بعث نشاطهم في قطاع الفلاحة وثمر الإنجازات المحققة منذ ذلك الحين بفضل جهود الفلاحين وكذا دعم الدولة.

وزير الفلاحة كانت له عدة نقاط خلال زيارته التفقدية شملت كل ما له علاقة بالقطاع الفلاحي على غرار غابة الاستجمام الواقعة ببلدية فسديس والتي يجري العمل على تهيئتها لتحويلها إلى مكان ترفيهي لفائدة العائلات ومواطني الولاية، كما وضع حيز الخدمة مذبح الدواجن المتواجد بوسط المدينة بعد إعادة تأهيله إضافة إلى وحدة تعليب الحليب ببلدية الأوراس

المتواجدة بالمنطقة الصناعية، كما قام بزيارة معرض المنتجات الفلاحية الذي جرت فعالياته بمدينة باتنة وكانت فرصة للفلاحين للقاء الوزير وطرح انشغالاتهم ومطالبهم، كما توجه خلال الفترة المسائية نحو المستثمرة الفلاحية للإخوة شوحة المختصة في إنتاج التفاح بقرية مريال التابعة لبلدية عيون العصافير شرق عاصمة الولاية، ودعا فلاحو المنطقة مسؤولي الوزارة لإنجاز أنبوب مائي يصلهم بسد بني هارون لضمان سقي أشجار التفاح في ظل انتشار الجفاف وشح الأمطار خلال السنوات الماضية. نقاط الزيارة شهدت أيضاً معاينة الوزير لمحطة الصيد بسد كدية المدور في بلدية تيمقاد إضافة إلى تفقد محيطات السقي الفلاحي ببلدية الشمرة، وكان خطاب الوزير واضحاً مع الفلاحين مشدداً عليهم بذل جهود كبيرة لتطويع القطاع وضمان استمراره. ب. بلال

خلال إشرافه على افتتاح الصالون الولائي الثاني للمنتجات الفلاحية، بو عزقي؛ الفلاحون مدعوون لتأمين محاصيلهم الزراعية ضد مختلف الأضرار

السيارات وتجهيزات خشبية للراحة واستقبال العائلات دون أن يضر ذلك بالغطاء النباتي وذلك باستعمال مواد طبيعية صديقة للبيئة وهي حديقة تابعة للحظيرة الوطنية لبلمنة، حسب ما ورد في الشروح التي قدمت للوزير الذي ألح على «ضرورة تأمين مثل هذه الفضاءات».

إثر ذلك توجه وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري إلى المنطقة الصناعية لمدينة باتنة، حيث قام بوضع حيز الخدمة لوحدة ذبح الدواجن كانت محل أشغال إعادة تأهيل، كما وضع حيز الخدمة لسلسلة تغليب الحليب بملمنة «الأوراس».

وسيواصل بو عزقي زيارة التفقد إلى ولاية باتنة بمعاينة مستثمرة فلاحية مختصة في إنتاج التفاح، وذلك بقرية «مريال» ببلدية عيون العصافير قبل أن يتفقد ببلدية تيمقاد مشروع برنامج جوازي للتنمية الريفية المندمجة خاص بالأشجار المثمرة يقع بمنطقة «ثنية الخرشف»، بالإضافة إلى تفقده محطة الصيد القاري بسد كدية لمدر بنفس البلدية. وسيختتم الوزير زيارته إلى ولاية باتنة التي تدوم يوما واحدا بتفقد محيط السقي الفلاحي ببلدية بولهيات. م.و

حث وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري عبد القادر بو عزقي أول أمس بباتنة الفلاحين على «ضرورة تأمين محاصيلهم الزراعية من مختلف الأضرار» لأن ذلك سيعود عليهم - كما قال - بالفائدة.

وأوضح الوزير خلال إشرافه على افتتاح الصالون الولائي الثاني للمنتجات الفلاحية بقاعة «أسحار» بوسط عاصمة الأوراس، بأن الفلاح عندما يقوم بتأمين محاصيله فإن ذلك سيجنبه الخسائر الناجمة عن الجفاف أو سوء الأحوال الجوية.

وفي رده على انشغالات بعض الفلاحين الذين طالبوا بالدعم للقيام بأشغال حفر آبار للسقي، أكد بو عزقي بأن الولاية طلبوا منهم «تقديم يد المساعدة ومرافقة الفلاحين في هذا المجال».

ولدى إطلاعه على مختلف المنتجات المعروضة في هذه التظاهرة، أكد الوزير بأن هذا الإنتاج الفلاحي «يفرض الاستثمار في التخزين والتبريد» لتنظيم السوق - كما قال - تماشيا مع منطق العرض والطلب.

قبل ذلك تلقى الوزير ببلدية فسديس وتحديدًا بغابة «بوييليس» عرضا حول مشروع إنجاز حديقة للترفيه والتسلية تتربع على 23 هكتارا من بينها 5 هكتارات ستحتضن حظيرة لركن

بعدها عرفت ولاية تيارت نقصا في مادة الشعير

المصالح الفلاحية تستنجد بولايات الغرب لإنقاذ موسم الحرث والبذر

وعند نفادها يصبحون في رحلة بحث شاقة بين التعاونيات والسوق السوداء التي أرهقت كاهلهم في الأعوام المنصرمة وقاموا بالعديد من الاحتجاجات وإغلاق مخازن تعاونيات الحبوب والخضر الجافة كقصر الشلالة والمهدية وأخرى. وقد اتخذت المصالح المعنية كافة التدابير بالتنسيق مع تعاونية الحبوب والبقول الجافة لإنجاح عملية الحرث والبذر التي ستنتقل قريبا بتسخير كل الإمكانيات، خاصة توفير البذور وكذا إنشاء شبك موحد بهذه التعاونيات لكل من البنك الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي لتسهيل الإجراءات للفلاح وتمكينه من الحصول على البذور، وتأمين مصالحه دون مشقة.

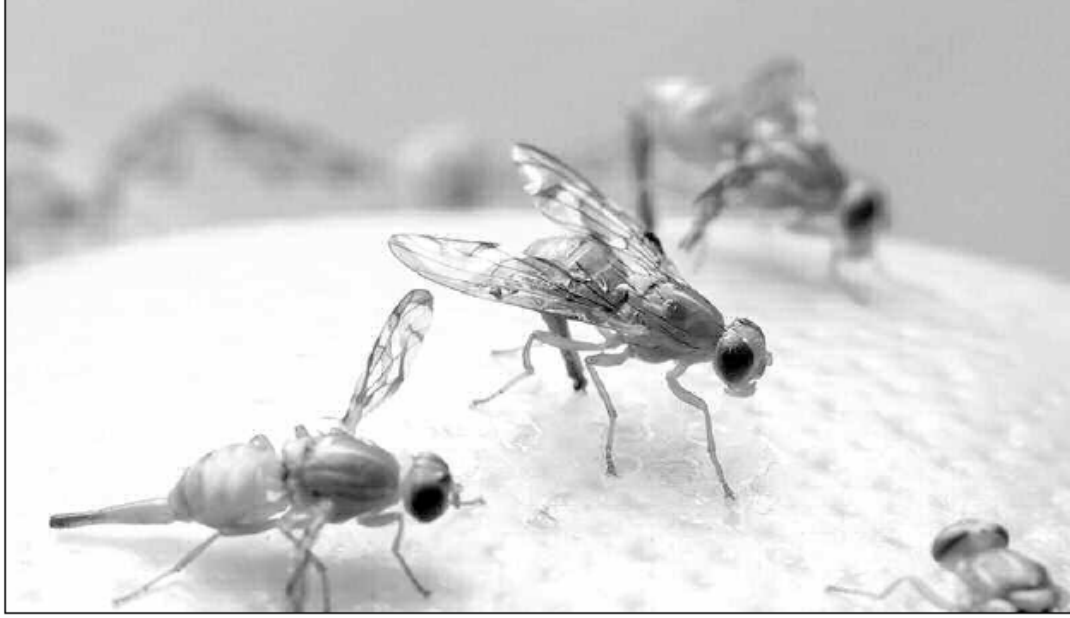
جمال غ

الهكتارات من الأراضي الفلاحية بالولاية، في الوقت الذي لم تتجاوز المساحة التي تم حصدها نسبة 10 بالمائة، الأمر الذي يعكس تضرر مساحات كبيرة من الأراضي المزروعة وهي الأراضي التي لم تحصد مساحات شاسعة منها وحولت أغلبها إلى أعلاف. الموالون من جهتهم أكدوا نقص مادة الشعير ما جعل العديد منهم خاصة أصحاب الأراضي يمتنعون عن دفع محاصيلهم إلى تعاونيات الحبوب والخضر الجافة وإدخالها للأوقات القادمة سواء في موسم الحرث والبذر أو تقديمها كأعلاف لمواشيهم عوض دفعها إلى المخازن بسعر 2550 دينارا للقنطار ثم شراؤها من نفس التعاونيات بـ 2700 دينارا للقنطار الواحد ما قد يجعلهم يخسرون فيها

استنجدت المصالح الفلاحية لولاية تيارت بولايات أخرى كولاية تلمسان لجلب الشعير بعد النقص الذي عرفتته مخازن تعاونيات الحبوب والخضر الجافة بالولاية حسب ما ما كشفت عليه ذات المصالح، سعيا منها ضبط كافة الترتيبات لتجاوز آثار الموسم الفلاحي المنصرم الذي يعتبر استثنائيا للولاية بفعل الجفاف الذي مس مناطق فلاحية شاسعة وينسبة قاربت 90 بالمائة خاصة المناطق الغربية والجنوبية والشرقية. وفي السياق نفسه جلبت تعاونيات الحبوب والبقول الجافة بالولاية كميات هائلة من الشعير من الولايات، وهي الكميات التي ستسمح بانطلاق حملة الحرث والبذر في ظروف جيدة. من جهة أخرى تم إحصاء زراعة الآلاف من

مسرخين (وهران)

منتوج الحوامض مهدد بذبابة الفاكهة



مردود جيد في إنتاج الحمضيات بالولاية، خاصة الكليمنتين التي تمتاز بجودة عالية، وضمان تغطية، على الأقل، السوق المحلي بعد تجميد عملية استيرادها من الخارج.

من جهته، كشف الأمين العام للغرفة الفلاحية الهواري زدام، عن مشروع رد الاعتبار لشعبة الحمضيات واسترجاع المساحات القديمة التي تقلصت مساحتها من 1000 هكتار إلى 250 هكتارا فقط حاليا، منها 50 هكتارا زُرعت خلال السنتين الأخيرتين، أرجعها إلى عدّة أسباب، على رأسها نقص مياه السقي زيادة على سنوات الجفاف التي عرفتھا الولاية.

للإشارة، بلغت كمية محصول الحمضيات بالولاية خلال الموسم الفارط، 25 ألف قنطار، أغلبها من نوع «الكليومنتين» ضمن 7 أنواع من الحمضيات المنتجة، حيث لم تتجاوز الكمية المسجلة خلال السنة التي قبلها، حسب المصدر.

• خ. نافع

دقّت مديرة المعهد الجهوي لحماية النباتات بمسرخين بولاية وهران السيدة نوال بكري، ناقوس الخطر الذي يهدّد محصول الحوامض هذه السنة، بعد ظهور بؤر ذبابة الفاكهة، التي غزت المناطق الفلاحية المتخصصة في هذا النوع من الزراعة بكل من منطقة مسرخين وبوتليس، والتي تتطلّب المعالجة الفورية بالمبيد المرخص ضدّ هذه الحشرة في الوقت المناسب لتفادي الخسائر الناجمة عنها.

كما أكدت على هامش معرض المنتوجات الفلاحية والعتاد، أنّ المعهد يعوّل على الحملات التحسيسية والتوعوية التي ينظّمها إدارته بالتنسيق مع غرفة الفلاحة والمصالح الفلاحية لولاية وهران، لتوعية الفلاحين بخطورة هذه الحشرة الضارة التي يتلاءم نشاطها مع الظروف المناخية الحالية، حسب السيدة بكري. واقترحت المتحدثّة على مهنيي هذه الشعبة الانخراط في تجمعات مهنية، لطرح المشاكل المهنية التي تجابههم وإيجاد الحلول لها، لتحقيق

الطماطم الصناعية بسكيدة جني أكثر من 6 ملايين قنطار



سجلت ولاية سكيكدة خلال الموسم الفلاحي الحالي، مردودا كبيرا من الطماطم الصناعية. فحسب مدير المصالح الفلاحية بولاية سكيكدة، تمّ جني 6 ملايين و16 ألف قنطار منها، فيما فاقت الكمية المحوّلّة 06 ملايين، مشيرا إلى أنّ المساحة المخصّصة لشعبة الطماطم الصناعية بولاية سكيكدة التي تساهم في الإنتاج الوطني بنسبة تقدّر بـ 50 بالمائة، تقدّر بـ 7 آلاف هكتار، أغلبها تتواجد بالجهة الشرقية من الولاية كجندل، والمرسى، والسبت، وعزابة، ويكوش لخضر، وهي تقريبا مساحة ثابتة. ويتواجد بالولاية 03 وحدات فقط، ممّا دفع بالفلاحين المتخصّصين في زراعة الطماطم الصناعية والمقدّر عددهم بـ 1700 فلاح، إلى التعاقد مع 16 وحدة للتحويل على المستوى الوطني. عن سبب الإقبال الذي تعرفه شعبة الطماطم الصناعية على مستوى الولاية التي تنتج أجود الأنواع، فقد أرجعها المصدر إلى جملة من

العوامل، منها التحفيزات التي تقدّمها الدولة سواء للمزارعين أو لأصحاب وحدات التحويل، مشيرا إلى أنّ الفلاح الذي يقوم بتسليم وحدة التحويل 1 كلغ من الطماطم الصناعية، تُمنح له 4 دنانير عن كلّ كيلوغرام، فيما تُمنح لكلّ وحدة تحويلية 1.5 د.ج عن كلّ كمية محوّلّة. زيادة على هذا فإنّ الاعتماد على السقي بالتقطير الذي بلغت نسبته 40 بالمائة، والسقي بواسطة الآبار، قد ساهم في الرفع من مردود هذه الشعبة.

وفيما يخصّ جديد الطماطم الصناعية بالولاية للموسم المقبل، سيتم، حسب نفس المصدر، جلب أصناف أخرى من الطماطم الصناعية من أصل 150 نوعا معروفا، من أجل تحقيق النوعية والجودة، زيادة على عدم تأثرها بالحرارة، كما أنّها تتأقلم أكثر مع السقي بالتقطير.

• بوجمعة ذيب

تزامنا مع انطلاق موسم الحصاد والبذر امتيازات خاصة لفلاحي سطيف

مشيرا إلى أن المؤسسة أبرمت أكثر من 60 بالمائة من عقود التأمينات الفلاحية، حيث سيتم خلال السداسي الأول من السنة الحالية، تسديد أكثر من 900 مليون سنتيم كتعويض حيواني ونباتي للفلاحين المصرحين والمؤمنين على ممتلكاتهم. وأضاف السيد قبايلي أن الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بسطيف، وضع تحت تصرف جميع الفلاحين، خلية للإعلام والإصغاء بمقر الصندوق، تسهر على توجيه وتزويد الفلاحين بجميع المعلومات الضرورية والرد على استفساراتهم. كما تم فتح صفحة رسمية على موقع التواصل الاجتماعي «فايسبوك»، تتضمن جميع المعلومات الخاصة بالفلاحين ومتابعة انشغالات الأسرة الفلاحية.

• منصور حليتي

على البرد والحريق في الشباك الموحد المتواجد بمقر تعاونية الحبوب والبقول الجافة بسطيف. وأوضح المتحدث أن الفلاح المؤمن في حال دفعه قيمة التأمين كاملة، يستفيد من نسبة تخفيض تقدر بـ 40 بالمائة، وامتياز خاص في حالة امتلاكه أسهما بمجلس الصندوق، يقدر بـ 60 بالمائة تخفيضا كحد أقصى، مضيفا أن الصندوق قرر وضع امتياز جديد للفلاحين، يتمثل في القيام بجدولة الديون السابقة على عقود التأمين، حسب إمكانية الفلاح وقدرته على الدفع كل شهر، لتمكين الفلاح من إعادة بعث نشاطه الفلاحي.

من جهة أخرى، أكد السيد قبايلي أن أبواب الصندوق مفتوحة للفلاحين الذين يجدون كل الدعم والمرافقة من طرف الخبراء والإطارات المتواجدين على مستوى الصندوق طيلة السنة،

أكد السيد جمال قبايلي مدير الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بسطيف، أن الحرائق التي شهدتها مختلف مناطق الوطن خلال الصائفة الأخيرة، كشفت أن العديد من الفلاحين يفتقدون لثقافة التأمين؛ مما حرمهم من الحصول على التعويض، في حين أن نسبة أخرى من المؤمنين تحصلوا على تعويضات كبيرة خلال 24 ساعة، من تسليم محضر الخبرة، مثل ما حصل بولاية تيزي وزو؛ ما دفع المسؤولين بالصندوق يطالبون الفلاحين بالتقرب من مختلف وكالات الصندوق للحصول على جميع المعلومات المتعلقة بعملية التأمين والتعويضات.

وفي سياق متصل، أوضح السيد قبايلي أن مصالح الصندوق أقرت امتيازات خاصة للفلاحين المستفيدين من دعم الدولة، عند تأمين محاصيلهم

بسبب عدم انطلاق مشروع توفير الطاقة الكهربائية

معاناة فلاحي محيط العمامرة تحد من الإنتاج في الوادي

من الاستفادة من الدعم الفلاحي، قصد ترقية الاستثمار الفلاحي بالمنطقة وتمكينهم من التحول إلى الفلاحة المتطورة، وهو ما تطمح إليه الدولة، كما يفتقر هذا المحيط إلى المسالك الفلاحية، إذ أن جل المسالك الداخلية به من إنجاز الفلاحين أنفسهم والذين أصبحوا مخيرين بين استثمار أموالهم المحدودة على المسالك الفلاحية أو في شراء البذور وزرعها، وناشد الفلاحون مختلف الجهات الوصية ضرورة النظر في هذه المنطقة وتمكين فلاحها من الدعم الفلاحي في شتى المجالات حتى يتسنى لهم النهوض بالمنطقة. إسماعيل. س

الناض للمزرعة وشريان الحياة الوحيد لها يتم سرقتها بين الحين والآخر، إذ وفي آخر مرة، تم سرقة ما يفوق 500 متر من كوابل الكهرباء، مما جعل عددا من المزارعين على حافة الموت بسبب العطش، كما أن محيط العمامرة يعتبر من أهم المحيطات الفلاحية ببلدية البيضاء نظرا لزيادة عدد المستثمرين فيه وتوفير المياه الجوفية، بالإضافة إلى جودة المنتج، خاصة مادة البطاطا، ورغم ذلك كله فإن بهذا المحيط عددا كبيرا من الفلاحين، والذين يستثمرون به قرابة العشرين سنة كاملة لم يتم تسوية وضعيتهم الإدارية من خلال تملكهم أو منحهم الحيازة حتى يتمكنوا

عبر عدد من فلاحي محيط العمامرة الواقع شرق بلدية البيضاء بالوادي، عن تضرهم الشديد بسبب عدم انطلاق مشروع كهربة المحيط، والذي كان مبرمجا منذ سنوات، حيث تعب الفلاحون بالجهة من عملية جلب الكوابل الكهربائية على مسافات تعدت الكيلومترات، رغم أخطار ذلك عليهم، حيث تم تسجيل وفاة أشخاص بسبب صعقات التيار الكهربائي، إذ تعاني جل الكوابل الممتدة في الطريق من التقطعات بسبب مرور المركبات والآلات الجارفة، وهو ما يجعل الفلاحين يلجأون إلى ترقيعها كل مرة بأساليب غير وقائية، كما أن هذه الكوابل التي تعتبر القلب

صالون للمنتجات الزراعية بوهران

تنطلق فعاليات صالون المنتجات الزراعية، اليوم، بوهران، بمناسبة إحياء اليوم الوطني للإرشاد الفلاحي، بحسب ما استفيد لدى المنظمين. يشارك في هذه التظاهرة، المنظمة بمركز ودار الصناعة التقليدية بحي «الصباح» (شرق وهران)، من قبل غرفة الفلاحة ومديرية المصالح الفلاحية بالتعاون مع غرفة الصناعة التقليدية والحرف، هيئات وطنية لها صلة بالقطاع الفلاحي والصحة النباتية والتكوين والدعم الفلاحي ومستثمرون في هذا المجال وكذا الجمعيات المهتمة بترقية المرأة الريفية ومختلف الشعب الفلاحية.



الصيد البحري تسجيل 70 مشروعا استثماريا

كشفت مديرية الصيد البحري وتربية المائيات بولاية عين تموشنت على لسان مديرها بالنيابة السيد سحنون بوقبرين، أنَّ مصالحه سجّلت العديد من المشاريع المشتركة فيما بينها وبين أجهزة الدعم، حيث دخلت عدّة وحدات مرحلة الإنتاج، قُدّر عددها بأكثر من 70 مشروعا، يتم مراقبتها ومتابعتها على المستوى المحلي من طرف لجنة ولائية تضمّ عدّة قطاعات، من بينها مديرية الصيد البحري و«أونساج» و«كناك» و«بنك» و«بدر» والمحطة البحرية لبني صاف، التي ترافق هؤلاء المستثمرين لإنجاز سفنهم، حيث ترافقهم من البداية إلى غاية مرحلة الإنتاج.

• محمد عبيد